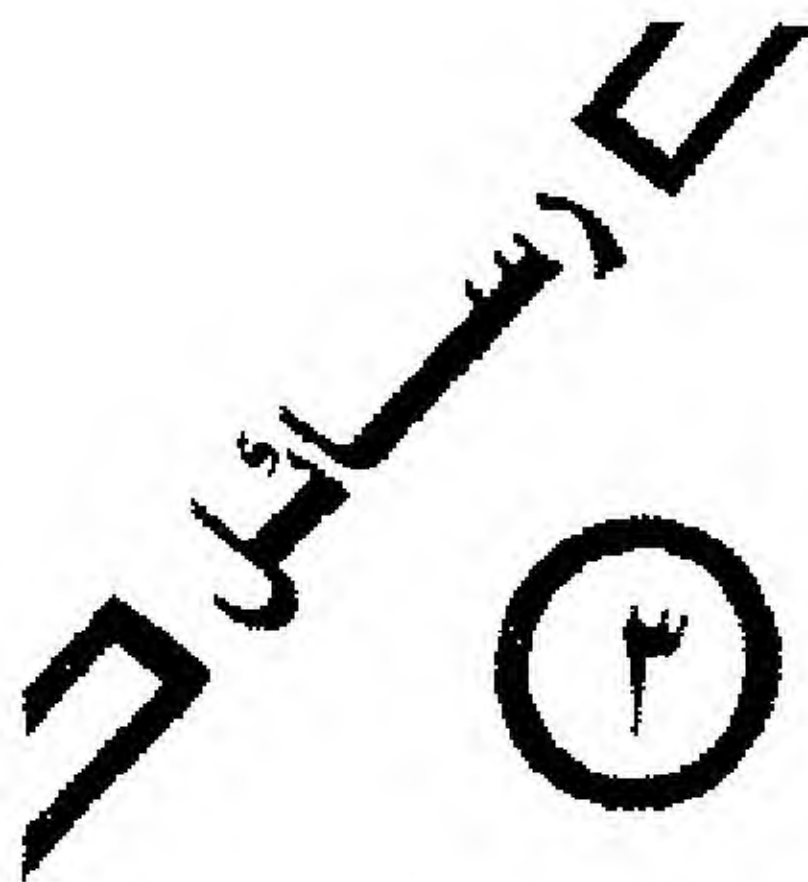


حرية الفكر والاعتقاد في الإسلام

بقلم
جمال البنا

من الفكر الإسلامي
٩٠ شارع نجيش ١٠٠٠
قاهرة ت. ٩٣٦٤٩٥





حرية الفكر والاعتقاد في الإسلام

بقلم

جمال البنا

لجنة العناية بكتب الاستنارة

دار الفكر الإسلامى

١٩٥ شارع الجيش ٧١ أ.م.م. : ٢٠٠٠

القاهرة: ت فاكس: ٩٣٦٤٩٤

رقم التسجيل: ٧٦٨٨٨

مقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله

بُحت أصواتنا وجفت أقلامنا في الدعوة والكتابة عن هذا الموضوع، في سنة ٧٢ أصدرنا «حرية الاعتقاد في الإسلام»، وفي سنة ٨٥ أصدرنا «لست عليهم بمسيطر قضية الحرية في الإسلام» وفي سنة ٩٤ أصدرنا «كلا ثم كلا... كلا لفقهاء التقليد وكلا لأدعياء التنوير» وفي سنة ٩٦ أصدرنا «خمسة معايير لمصادقية الحكم الإسلامي» الذي اعتبرنا فيه أن حرية الفكر هي أحد هذه المعايير وأخيرا خصصنا الرسالة الثانية من رسائل هذه المؤسسة لموضوع «الإسلام والحرية والعلمانية».

مع هذا فإن المجتمع المصري لا يزال في حاجة إلى كتابات أخرى فليس من السهل إزالة التراكمات التي عمقت فكرة التكفير والردة والتي يتمسك بها حتى أكثر الكتاب الإسلاميين تفتحاً، وقد مسها التحيز الذاتي لمثل هذه الدعوات الإسلامية كل موضوعية وأصبح من غير المقبول في نظرهم أن يُترك نور الآراء المخالفة دون أن ينالهم بطش القانون وملاحقة الدولة.

وكيف يطبق هؤلاء ما نقوله اليوم، وهم يقرأون في كتبهم التي
اسبغوا عليها القداسة ان حق الردة مقرر في كل المذاهب
الإسلامية منذ ظهرت على رأس المئتين حتى الآن، أي لأكثر من
ألف عام.

وعبثا نقول لهم ان هؤلاء الاعلام انما كانوا ينطقون بروح
عصرهم، وان اجماعهم يدل على هذا، فلو كان أمر نظر وتفكير
لوجد الاختلاف وقد أولوا الآيات القرآنية والأحاديث لكي تتجاوب
مع روح عصرهم ودفاعا فيما رأوا عن الإسلام وصندا لغارة
أعدائه الذين ارادوا الحيف عليه والنيل منه وزعزعة الإيمان به.

وفي هذه الرسالة سنثبت ان الإسلام يدعو إلى حرية الفكر
والعقيدة إلى آخر مدى، وسيكون دليلنا على هذا نصوص القرآن
الكريم، وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام وعمل الصحابة أما
الفقهاء فليس لنا معهم كلام، وانما ينظر الانسان فيما قاله الفقهاء
لو لم تكن هناك آيات صريحة، صاعدة، متعددة عن حرية الفكر ولو
لم يكن هناك سنة فعلية ثابتة عن ذلك، ولو لم يكن هناك ممارسة من
الصحابة تثبت ذلك أيضا. اما وقد فصل القرآن، والرسول،

والصحابية في الأمر، فاستقراء كلام الفقهاء، أو الاحتكام إليهم
انما يكون نوعاً من شراء الذي هو أدنى بالذي هو خير وصورة
جديدة مما أورده القرآن «وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا
بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان أبائهم لا يعقلون شيئاً ولا
يهتدون» [١٧٠ البقرة].

فإذا كانت القضية قضية حق، فالآن حصص الحق، وإذا
كانت قضية اتباع وتقليد فإلى الله نشتركى «إن قومى اتخذوا هذا
القرآن مهجوراً».

جمال البنا

القاهرة في

رمضان ١٤١٨ هـ

يناير ١٩٩٨ م

- | -

شواهد حرية الفكر والعقيدة من القرآن الكريم

تضمن القرآن الكريم عشرات الآيات التي تتحدث صراحة عن حرية الفكر والعقيدة، والإيمان والكفر،

ولا يتسع المجال لإدراج هذه الآيات كلها، ولهذا فسنكتفى بإيراد بعض الآيات، وهي تدور حول الموضوعات الآتية:

(أ) أن الإيمان والكفر قضية شخصية لا تهم إلا أصحابها، بمعنى أنها ليست من قضايا النظام العام وبالتالي فلا تدخل ولا اكراه عليها من أي جهة.

(ب) أن الرسل ليسوا إلا مبشرين ومبلغين وليس لهم سلطة لاكراه أو جبر.

(ج) ان الهداية انما هي من الله وطبقا لمشيئته
وان الانبياء انفسهم لا يملكون وحدهم هداية
الناس.

(د) ان الاختلاف والتعدد بين البشر مما اراده
الله، ومما يفصل فيه يوم القيامة، وان
الاسلام يؤمن بالرسالات السابقة.

(هـ) انه لا يوجد حد دنيوي على الردة.

وفيما يلي بعض هذه الآيات...

(أ) ان الايمان والكفر قضية شخصية لا تدخل فيها
ولا اكراه عليها

- «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي
فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك
بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم» [٢٥٦
البقرة].

- «قل يا أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن
اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل

عليها وما أنا عليكم بوكيل» [يونس] ١٠٨.

— «من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً» [الأنعام] ١٥.

— «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا اعتدنا للظالمين نارا أحمأ بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساء مرتفقاً» [الكهف] ٢٩.

— «إنما أمرت أن أعبد رب هذا البلد الذي حرمها وله كل شيء وأمرت أن أكون من المسلمين» (٩١) «وأن اتلو القرآن فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فقل إنما أنا من المُنذرين» (٩٢) «وقل الحمد لله سيريكم آياته فتعرفونها وما ربك بفاقل عما تعملون» (٩٣) [النمل] ٩٣.

— «من كفر فعليه كفره ومن عمل صالحاً فلأنفسهم يمهّدون» [الروم] ٤٤.

- «هو الذى جعلكم خلائف فى الأرض فمن كفر فعليه كفره ولا يزيد الكافرين كفرهم عند ربهم إلا مقتاً ولا يزيد الكافرين كفرهم إلا خساراً» [فاطر: ٣٩].

- «إنا أنزلنا عليك الكتاب للناس بالحق فمن اهتدى فلنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنت عليهم بوكيل» [الزمر: ٤١].

(ب) ان الرسل ليسوا الا مبشرين ومنذرين ومبلغين
دون أى سلطة لاكرام أو جبر

- «ما على الرسول إلا البلاغ والله يعلم ما تبطنون وما تكتمون» [المائدة: ٩٩].

- «قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير و مسنى السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون» [الأعراف: ١٨٨].

- «وان كذبوك فقل لى عملى ولكم عملكم انتم بريئون مما أعمل وأنا برئ مما تعملون» [يونس: ٤١].

- «فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل» [١٢ هود].

- «وان ما ترينك بعض الذي نعدهم أو تتوفيتك فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب» [٤٠ الرعد].

- «فاصدع بما تقرر وأعرض عن المشركين» [٩٤ الحجر].

- «فإن تولوا فإنما عليك البلاغ المبين» [٨٢ النحل].
- «وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً (٥٦) قل ما أسئلكم عليه من أجر إلا من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً (٥٧) وتوكل على الله الذي لا يموت ويسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خبيراً» [٥٨ الفرقان].

- «نحن أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيده» [٤٥ ق].

- «وكذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون» (٥٢) أتواصوا به بل هم قوم

طاعون (٥٣) فتول عنهم فما أنت بملوم (٥٤) وذكر
فإن الذكرى تنفع المؤمنين» [٥٥ الذاريات].

— «والذين اتخذوا من دونه أولياء الله حفيظ عليهم
وما أنت عليهم بوكيل» [٦ الشورى].

— «أما من استغنى (٥) فإنت له تصدى (٦) وما
عليك ألا يزكى» [٧ عبس].

— «فلذكر إنما أنت مذكر (٢١) لست عليهم
بمسيطر» [٢٢ الفاشية].

(ج) أن الهداية إنما هي من الله، وطبقا لمشيئته
— «ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء»
[البقرة ٢٧٢].

— «فما لكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما
كسبوا أتريدون أن تهدوا من أضل الله ومن يضل
الله فلن تجد له سبيلاً» [٨٨ النساء].

— «ولو شاء ربك لأمّن من في الأرض كلهم جميعاً

أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين(٩٩) وما كان
لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله ويجعل الرجس على
الذين لا يعقلون» [٩٩-١٠٠ يونس].

- «أنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من
يشاء وهو أعلم بالمهتدين» [٥٦ القصص].

- «أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله
يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم
حسرات إن الله عليم بما تصنعون» [٨ فاطر].

(د) ان الاختلاف في العقائد بين البشر مما اراده
الله تعالى وما يفصل فيه يوم القيامة

- «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً
فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم
يحزنون» [٦٢ البقرة].

- «وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت
النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب

كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم قاله يحكم
بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون، [١١٣]
البقرة].

- «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى
إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما
أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا
نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» (١٣٦) فإن
آمنا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما
هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم»
[١٣٧ البقرة].

- «ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات أين
ما تكونوا يأت بكم الله جميعا إن الله على كل شيء
قدير» [١٤٨ البقرة].

- «قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على
إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما
أوتى موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين

أحد منهم ونحن له مسلمون» [٨٤ آل عمران].

- «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين (١١٨) إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين» [١١٨-١١٩ هود].

- «اتل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم ما تصنعون» (٤٥) ولا تجادلوا أهل الكتب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا أمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون» [٤٦ العنكبوت].

- «قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون» [٤٦ الزمر].

- «وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ذالكم الله ربى عليه توكلت وإليه أنيب» [١٠ الشورى].

— «قل يا أيها الكافرون (١) لا أعبد ما تعبدون (٢) ولا أنتم عابدون ما أعبد (٣) ولا أنا عابد ما عبدتم (٤) ولا أنتم عابدون ما أعبد (٥) لكم دينكم ولي دين» [الكافرون].

(هـ) أنه لا يوجد حد دنيوي عن الردة

— «أم تريدون أن تستلوا رسولكم كما سئل موسى من قبل ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل» [البقرة ١٠٨].

— «ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون» [البقرة ٢١٧].

— «إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفر لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون» [آل عمران ٩٠].

— «إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً» [النساء ١٣٧].

- «يأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم» [٥٤ المائدة].

- «يخلقون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا وما نقموا إلا أن أذننا الله برسوله من فضله فإن يتوبوا بك خيراً لهم وإن يتولوا يعدبهم الله عذاباً أليماً في الدنيا والآخرة وما لهم في الأرض من ولي ولا نصير» [٧٤ التوبة].

- «من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله وله عذاب عظيم» [١٠٦ النحل].

- «إن الذين ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول له وأملى لهم» [٢٥ محمد].

لا أعتقد أن أى داعية للحرية الفكرية على إطلاقها يمكن أن يأتى بمثل ما جاء به القرآن وما تضمنته الآيات السابقة التى قررت أن الإيمان والكفر قضية شخصية وليست من قضايا «النظام العام» التى تتصدى لها الدولة، فمن آمن فانه ينفع نفسه ومن كفر فانه يجنى عليها والله تعالى غنى عن العالمين، وقررت أن الرسل وهم حملة الوحي وأولى الناس بقضية الإيمان والكفر ليس لهم من سلطة إلا التبليغ ولا يملكون وراء ذلك شيئاً فالرسول ليس حفيظاً، ولا وكيلاً عن الناس ولكنه بشير ونذير ومذكر ومبلغ وأكدت أن الهداية من الله وأن الرسول ليس مكلفاً بكفالة هذه الهداية لأحد وأنه لا يملك أن يهدي من يحب، وأن الاختلاف والتعددية كلها مما أراده الله ولو شاء لجعل الناس أمة واحدة وذكر الردة مراراً، وتكراراً وبشكل صريح دون أن يفرض عقوبة دنيوية عليها، وأكد مراراً أنه هو الذى يفصل يوم القيامة فيما فيه يختلفون.

هل ترك القرآن شيئاً لدعاة حرية الفكر والاعتقاد؟! اللهم لا، وقد وصل إلى الغاية عندما حدد سلطة الرسل وهم أعلى الأفراد مسئولية فى مجال العقيدة هذا التحديد الدقيق، وعندما صرح الرسول «ليس عليك هداهم» وأنه ليس إلا بشيراً ونذيراً، مبلغاً

ومنكرا، وجببه انه لا يملك أن يهدى من يحب. لأن الهداية بيد الله وحده، ووجهه لأن لا ييخع نفسه لمسارعة في الكفر ونبه الرسول في استفهام انكارى «افأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين؟» «وما عليك الا يزكى ٩٠»

ونعلم أن الفقهاء والمفسرين قالوا أن هذه الآيات نسخت بأية السيف، وهذا سخف وقول يرفضه من لديه ذرة من عقل فإذا كانت قد نسخت فما فائدة الإبقاء عليها في المصحف، وكيف يتلوها الناس وهي منسوخة؟ أن قضية النسخ كلها قضية ضالة مضلّة وقد اثبتنا ذلك في كتابنا «الأصلان العظيمان: الكتاب والسنة» الذي خصصنا فيه قرابة سبعين صفحة لتفنيد دعوى النسخ.

ويقول بعض الفقهاء أن أية «لا اكراه في الدين» هي عموم يحكمه خصوص هو أن المقصود النصارى أو اليهود الذين يدفعون الجزية، فهؤلاء لا يجوز اكراههم على الإسلام. وهو افتيات على نص الآية الصريح ومضمونها، وروحها، واجتهاد فائق أوجده روح العصر وطبيعة الذين ينتسبون إلى «المقبسة الدينية» ويحجرون واسعاً.

أن من المرفوض تماما تطويع الآيات القرآنية لتعطي مفهوما بعيدا عن ظاهرها، أو التحايل على المعنى الصريح للوصول إلى معنى مخالف، أو حتى مناقض، فهذا كله تلاعب بكلام الله وتسخير له لما تهوى الأنفس، وما أشنع وأبشع هذا «وتحسيبونه هينا وهو عند الله عظيم».

شواهد حرية الفكر من سنة الرسول وعمله

السنة هي العمل، والسيرة، والطريقة وما يلتزم من قواعد ومن هنا فهي عملية أكثر مما هي قولية، وسنعرض هنا السنة العملية ثم نتبعها بما نقل عن الرسول من أحاديث يتخذها البعض الدليل المعتمد على عقوبة الردة.

عندما دخل الرسول عليه الصلاة والسلام المدينة كان بها جالية قوية من اليهود، وحاول الرسول اجتذابهم وتفادي شرهم، ليس فحسب بتركهم أحراراً وإنما أيضاً باعتبارهم داخل أسرة «أمة المدينة» كما يتضح ذلك من «صحيفة المواعدة» ولكن اليهود ساءهم أن يظهر رسول ناجح من غير بنى إسرائيل وأخذوا في الكيد له بمختلف الطرق.

كما كان في المدينة - عند مقدم الرسول شيوخ قبائل وسراة لهم منزلة خاصة بحكم نسبهم وثروتهم وعراقتهم، ولم يرحب بعض هؤلاء بالدين الجديد الذي غير الأوضاع التي كانت تحقق لهم السيادة، وجعل الناس سواسية وكان كبير هؤلاء عبد الله بن أبي سيد الخزرج الذي كانوا ينظمون الخرن في تاج له ليكون ملكا أو رئيسا، فلما جاء الإسلام آلت الرئاسة إلى الرسول وإلى المؤمنين، وتكون من هؤلاء ومن اليهود حلف جعل همه الكيد للرسول وإقامة العراقيل في وجه الدعوة الجديدة والتأمر عليها، وقد وصل الأمر بعبد الله بن أبي أن اتخذ بثلاث الجيش عندما قرر الرسول الخروج في غزوة أحد، فلم يخرج وبقي بالمدينة، وكان من أساليبهم ادعاء الإيمان ثم الكفر بعد ذلك لزعزعة إيمان المسلمين وإشاعة الشائعات ونشر الأكاذيب، وهؤلاء هم المنافقون الذين كشف الله سترهم، وأعلن خبيثة نفوسهم في عدد من الآيات بل وأنزل سوراً خاصة بهم هي سورة المنافقين.

فماذا فعل الرسول بهؤلاء الذين قال فيهم القرآن أنهم «آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا». وقال «ولقد قالوا

كلمة الكفر، وكفروا بعد إيمانهم» وقال «لا تعتذروا، قد كفرتم بعد إيمانكم»... وهي آيات صادقة بردة هؤلاء وكفرهم بعد إسلامهم...
لقد أحسن الرسول إليهم، وتفاضى عنهم وعندما عرض ابن عبد الله بن أبي وقد كان من خيرة المؤمنين أن يأتي الرسول برأس أبيه حتى لا يقتله أحد المسلمين فيجد في نفسه غصاضة قال الرسول «بل نحسن صحبتة».

وجاء في رسالة «السلفية المعاصرة إلى أين؟» «ومن هم أهل السنة» لفضيلة الشيخ محمد زكي إبراهيم رائد العشيرة المحمدية، وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية» عرضا لبعض نماذج الذين ارتدوا على عهد الرسول فلم يقم عليهم حداً، ولم يطلب لهم استتابة ومن هؤلاء.

- ارتد في حياته بعض المسلمين أفراداً أو جماعات، وبعضهم كان ارتداده مرات لا مرة واحدة فما قتل أحدا منهم.
- ارتد رجل آخر عن الإسلام بعد أن كان من كتّاب الوحي للرسول، ولم يتورع - مع ارتداده أن يقول الكلمة المنكرة التي

رواها البخارى وغيره «ما يدري محمد الا ما كتبت له».

وعلى الرغم من ذلك كله تركه رسول الحرية حراً طليقاً وقبل فيه الشفاعة حتى مات على فراشه (أنظر هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى).

— وارتد اثنا عشر مسلماً عن الإسلام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرجوا من المدينة إلى مكة ومنهم الحارث بن سويد الأنصارى، فما أهدر الرسول دم أحد منهم، ولا حكم بقتل مرتد منهم واكتفى القرآن بقوله عنهم «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه، وهو فى الآخرة من الخاسرين».

— وارتد عبيد الله بن جحش بعد إسلامه وهجرته إلى الحبشة واعتنق النصرانية هناك فما أهدر النبى (ص) دمه، ولا طلب من النجاشى تسليمه إليه ولا أوعز إلى أحد بقتله.

— واعتنق النصرانية كذلك ولدان شايان فشكاهما أبوهما إلى الرسول قائلاً «يا رسول الله ادع ولداى يدخلون النار» فلم يقل له الرسول مثلاً اقتلها أو دعنى اقتلها وإنما اسمعه الآية القرآنية «لا اكراه فى الدين، قد تبين الرشد من الغي» (١).

(١) ص ٢٤ - ٢٥ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م القاهرة.

فهذه الحالات المتعددة المترادفة تثبت أن الرسول لم يعرف حدا للردة، ولم يأمر به، ولم يطبقه.

اذن ما يال الأحاديث التي يأخذ فيها ويعيد الفقهاء عندما قرروا عقوبة للردة.

لقد فصلنا في كتابنا «كلا ثم كلا» كلا لفقهاء التقليد وكلا لأدعياء التنوير» الصفحات من ٧١ إلى ٧٨ هذه الأحاديث المزعومة فقلنا..

«ويعجب الإنسان عندما يرى أن قضية الردة لا تستند في الستة على ما يتناسب مع وزنها، سواء جاء هذا الوزن من طبيعتها - أي الردة عن الإسلام - أو من عقوبتها وهي القتل.. إذ لا يجد المرء سوى ثلاثة أحاديث، أو أربعة يدور عليها النقاش هي:

أولاً - حديث العرنين: الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعوه على الإسلام ولكنهم استوخموا الأرض فشكوا ذلك إلى رسول الله (ص) فقال أغلا تخرجون مع راعينا في إبله

فتصيبون من ألبانها وأبوالها .. قالوا بلى .. فخرجوا، فشربوا، من ألبانها وأبوالها فصبحوا، فقتلوا الراعى وطردهوا النعم، فأرسل رسول الله (ص) في أثرهم من قبض عليهم وقتلهم.

الحديث رواه البخاري ومسلم وبقيّة كتب الحديث وليس فيه ما ينم عن حد الردة، بل ليس في أغلب الروايات ما يشير صراحة إلى ردتهم، ومعروف أن القتل عقوبته القتل، فضلا عن عقوبتهم واستياقهم الأبل، فلو لم يرتدوا لاستحقوا القتل، وقد أورد مسلم الحديث في «باب المحاربين والمرتدين»، وأورده الشوكاني في باب «المحاربين وقطاع الطرق».

فلا يمكن أن يستند إليه في أن القتل عقوبة الردة.. وهو ما دفع ابن تيمية للقول «هؤلاء قتلوا - مع الردة وأخذوا الأموال فصاروا قطاع طرق محاربين لله ورسوله».. وتابعه ابن القيم في زاد المعاد والطبري في تفسيره.

ثانيا - الحديث الثاني: هو الذي قرر فيه الرسول (ص) أنه لا يجوز قتل مسلم إلا في حالة من ثلاث: قتل نفس، وزنا بعد إحصان، والمارق عن الدين المارق للجماعة.. وهناك روايات عديدة

للحديث تقرن معظمها - كروايات عبدالله ابن مسعود - الردة بمفارقة الجماعة، بل إن رواية عائشة: «لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال: زان محصن فيرجم، ورجل قتل مسلماً متعمداً، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله عز وجل ورسوله فيقتل» (١).

ورأى ابن تيمية أن رواية عائشة تفسر ما جاء في حديث ابن مسعود وغيره عن المارق عن الدين، المارق للجماعة.. وأن «فراق الجماعة إنما يكون بالمحاربة».

وأنتقد كاتب معاصر هذا الرأي لابن تيمية، ورأى أنه: «رأى فردى لم يتابعه عليه أحد» (٢) وأن ابن تيمية اجتهد في تأويل الحديث فجانبه الصواب من جهتين: أحدهما أن صياغة الحديث نفسه واضحة لا تحتاج إلى تأويل، لأن مثل هذا النص غنى عن

(١) وكانت تؤولت آية الحراية «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» المائدة ٣٣.

(٢) عقوبة الارتداد عن الدين بين الأدلة الشرعية وشبهات المنكرين، تأليف د/عبد العظيم إبراهيم المطعنى، ص ٣٩ (مكتبة وهبة).

التأويل، وعلماء الأمة متفقون على أن النص الواضح الذي لا يمنع من العمل بظاهره مانع شرعى أو عقلى يجب بقاءه على ظاهره ولا يجوز صرفه عن ظاهره أبداً».

وقد قلنا إن ظاهر «المفارق للجماعة» يفسح مجال الاحتمال، فليس هناك افتيات أو حذف للظاهر، وما جاز فيه الاحتمال بطل به الاستدلال...

ويستطرد الكاتب

«والجهة الثانية التى جانب ابن تيمية فيها الصواب أن علماء الأمة من قبله ومن بعده يورثون حديث ابن مسعود: «الشارك لدينه، المفارق للجماعة» دليلاً ثانياً بعد حديث: «من بدل دينه فاقتلوه» على وجوب قتل المرتد عن الإسلام إذا لم يتب.. وحاشى الله أن يكون الفقهاء قد اجتمعوا على ضلالة أو باطل... إلخ».

وقد كان يستطيع أن يقول إن كتب الأحاديث تضمنت روايات يقتصر فيها الحديث على الردة دون الإشارة إلى مفارقة الجماعة، فقد جاء فى سنن النسائى روايتان لحديث عن عثمان بن عفان لا يتضمنان المفارقة يقتصر فيهما الحديث على «ارتد بعد

إسلامه» في رواية ابن عمر عن عثمان أو «يكفر بعد إسلامه فيقتل» في رواية يسر بن سعيد عن عثمان وتضمن مستند الإمام أحمد رواية عن عائشة بدون ذكر مفارقة أو محاربة، ولكن الموقف لا يتغير مع هذه الأحاديث بعد ورود أحاديث ابن مسعود وعائشة وغيرهما التي تضمنت المفارقة والمحاربة، مما يحسن معه التوقف لاحتمال أن يكون رواية حديث عثمان وعائشة عند الإمام أحمد لم يرووا الحديث بالكامل، أو من الأخذ بالأحوط في مثل هذا الحد الجسيم، وهو المسلك الذي يتفق مع روح الشريعة.

ثالثا - الحديث الثالث، والذي يعتبرونه أقوى ما في الباب هو ما جاء ينص: «من بدل دينه فاقتلوه».

والحديث في البخاري وأبو داود في سننه ومالك في الموطأ والنسائي في السنن.

قال صاحب نصب الراية: قلت روى من حديث ابن عباس، ومن حديث معاوية بن حيدة ومن حديث عائشة.

أما حديث ابن عباس فأخرجه البخاري في كتاب الجهاد في استتابة المرتدين عن عكرمة أن عليا أتى بزنادقة فأحرقهم فبلغ

ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله (ص): لا تعذبوا بعذاب الله، ولقتلتهم لقوله عليه السلام: «من بدل دينه فاقتلوه» وهم الحاكم في المستدرک فرواه في كتاب الفضائل وقال على شرط البخاري ولم يخرجاه، رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما بدون القصة.. حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله (ص): (من بدل دينه فاقتلوه) انتهى.

وأما حديث معاوية بن حيدة فأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة.. قال قال رسول الله (ص): «من بدل دينه فاقتلوه.. إن الله لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه».

وأما حديث عائشة فأخرجه الطبراني في معجمه الوسيط عن أبي بكر الهذلي عن الحسن وشهر بن حوشب عن عائشة مرفوعاً نحوه، سواء (١).

ولنا عن هذا الحديث كلام بالنسبة للسند والمتمن معا...

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي الجزء الثالث ص ٤٥٦.

أما السند، فإن الروايات المتكررة له تنتهي إلى عكرمة عن ابن عباس، ومع أن عكرمة من أفضل رواة ابن عباس، فقد استبعده مسلم ولم يخرج له إلا حديثاً واحداً في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، «وإنما تركه لطعن طائفة من العلماء فيه بأنه «كذاب وبائت» كان يرى رأى الخوارج وبأنه كان يقبل جوائز الأمراء» كما قال مؤلف «الحديث والمحدثون» الشيخ محمد أبوزهو وهو من أكثر الفقهاء ورعاً.. وقد خصص الذهبي في ترجمته في ميزان الاعتدال قرابة صفحتين كبيرتين أورد فيهما مختلف الآراء فيه ما بين أنه بحر من البحور، وأنه كذاب لا يحتج بحديثه.

والرواية الثانية عن بهز بن حكيم عن معاوية بن حيدة وقد وثق بهز جماعة بينما اختلف فيه آخرون وتوقفوا في الاحتجاج به «ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٦٥».

كما أن راوى الرواية الثالثة شهر بن حوشب وإن كان من الرواة المشهورين فقد اختلف فيه وقال بعضهم لا يحتج به أو تركوه.
مع أن المحدثين عادة لا يرون أحاديث لمثل ما أوردناه من شبهات أو أقاويل عن الرواة، وأنهم لا يرون أن ما قيل فيهم يوقف

الاحتجاج بهم، فقد يجوز لنا أن نتوقف إذا كان الأمر يتعلق بالقتل.. وأى حرج فى أن نقف مثل موقف الإمام مسلم من عكرمة؟؟

أما المتن: هناك أيضا شيء يحيك فى النفس بالنسبة للمتن، فقد جاء الحديث - رواية عكرمة فى سياق حكاية أوردناها أنفا.. فكلمة «زنادقة» التى لو استقصينا تاريخها لظهر هذا التقصى أنها لم تشتهر فى أيام الخلافة الراشدة... كذلك تحريق على كرم الله وجهه لهم مع نهى الرسول واستبعاد أن يجهل على ما علمه بن عباس، ثم ورود التعبير على إطلاقه مما يسمح بانطباقه على من يبدل دينه إلى الإسلام، أو من يبدله من مسيحية إلى يهودية، أو من يهودية إلى مسيحية (وهو ما ذهب إليه بعض الأئمة) وهو يناقض ما قرره الرسول: «من كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يرد عنها»^(١)، وفى الحديث رواية معاوية بن حيدة «إن الله لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه» وهو يخالف العديد من الآيات، بل إنه يخالف أحاديث جاءت عن ردة البعض ثم ندموا فأرسلوا من يسأل عن

(١) رسالة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ملوك حمير - انظر سيرة ابن هشام ص ٢٢٦ ج ٤.

توبة لهم.. فنزلت سورة آل عمران [كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم، وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين (٨٦) أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (٨٧) خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون (٨٨) إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم] (٨٩).. آل عمران.

فرجعوا إلى الإسلام وحسن إسلامهم، وهذا هو ما يتفق مع روح الإسلام ورشد التشريع ولم يذكروا أن الرسول طلبهم ليقتلهم أو يستتبيهم، كما كان يفترض لو كان هناك حد مقرر للردة..
ولو أخذ بنص رواية ابن حبيده، لما كان للفقهاء أن يقرروا الاستتابة التي هي في شبه إجماع بينهم.

رابعاً - واستدلوا أيضاً بما وقع في حديث معاذ «أن النبي (ص) لما أرسله إلى اليمن قال له: أيما رجل ارتد عن الإسلام قاده فإن عاد فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام قاده فإن عادت وإلا فاضرب عتقها».

وجاء في فتح الباري: قال الحافظ وسنده حسن، وهو نص في

موضوع النزاع فيجب المصير إليه ... وجاء الحديث في نصب
الراية في صيغة مختلفة: «أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه، فإن
تاب فاقبل منه وإن لم يتب فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن
الإسلام فادعها، فإن تابت فاقبل منها وإن أبت فاستتبعها». وأورده
مصنفو جامع الأحاديث للجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير
للإمام السيوطي (حديث رقم ٩٥٦٢ ص ٤٣١ ج ٢)، وعلقوا في
الهامش (وردت (فأسبها) في مراجع أخرى.

ومن هنا يتضح أنه لا يمكن «المصير إليه» كما ذهب الخافظ،
فضلا عما شاب سنده، إذ هو من رواية محمد بن عبد الله العرزمي
وهو (متروك من السادسة) كما قال صاحب تقريب التهذيب (ص
٣٣٠).

وقد استعرض صاحب نصب الراية الأحاديث التي جاء فيها
إشارة إلى قتل المرتدة، والأحاديث المعارضة، إذ اكتنف التجريح
رواية الأحاديث الأولى، خاصة ما جاء فيها عن أن النبي (ص) قتل
امرأة لردتها (نصب الراية ص ٤٥٦ ج ٢) وهو أيضا ما فعله
الشوكاني في نيل الأوطار (ج ٧).

ويخالف الحكم بالقتل الأثر الذي جاء عن عمر بن الخطاب وأورده صاحب نصب الراية والشوكاني في نيل الأوطار عن الشافعي... أن عمر قال لو قد قدموا عليه من بنى ثور: هل من مغربة (بكسر الراء وفتحها) خبر قالوا: نعم أخذنا رجلا من العرب كفر بعد إسلامه فقدمناه فضرينا عنقه، قال: هلا أدخلتموه جوف بيت فالقيتم إليه كل يوم رغيفا ثلاثة أيام واستتبتموه لعله يتوب أو يراجع أمر الله اللهم إني لم أشهد، ولم أمر ولم أرض إذ بلغني،

وفي رواية أوردها الشوكاني، ورواه البيهقي من حديث أنس قال لما نزلنا على تستر فذكر الحديث وفيه «فقدمت على عمر رضى الله عنه فقال: يا أنس ما فعل الستة رهط من بكر بن وائل الذين ارتدوا عن الإسلام فلاحقوا بالمشركين، قلت: يا أمير المؤمنين قتلوا بالمعركة، فاسترجع ثم قلت: وهل كان سبيلهم إلا القتل، قال: نعم كنت أعرض عليهم الإسلام.. فإن أبوا أودعتهم السجن» ١٧٠/٧. فهذا نص يجعل العقوبة السجن لا القتل.. وليس هناك ما هو أشد من استنكار عمر: «اللهم إني لم أشهد ولم أمر، ولم أرض إذ بلغني.

وقد يذكر هنا تواعد عمر بن الخطاب جبلة بن الأيهم القتل إن ارتد، وجبلة بن الأيهم هو أخير الملوك العرب الغساسنة الذين تحالفوا مع الروم وقد اشترك معهم ضد المسلمين في معركة اليرموك الفاصلة، فلما انهزم الروم أعلن جبلة بن الأيهم إسلامه وزار المدينة، وخلال طوافه بالببيت وطئ أحد الأعراب أزاره فطممه لطممة أصابت عينيه، فاشتكى العربي إلى عمر بن الخطاب الذي أحضر جبلة وأمره باسترضاء الأعرابي أو القصاص فقال له: «تقص مني وأنا ملك وهو سوقه» فقال له: إن الإسلام سوى بينكما.. فطلب مهلة للتفكير أنسل خلالها عائدا إلى الروم وارتد وعاد إلى النصرانية.

ومن الواضح أن حالة جبلة خاصة من ناحيتين: أولا أنه قائد عسكري قاتل المسلمين قبل أن يعلن إسلامه بعد الهزيمة، ويغلب أن يقاتل المسلمين إذا ارتد خاصة والحرب سجال ورجاها دائرة فهذا عنصر بعيد عن الردة بمعنى حرية الفكر.. والثانية أنه رفض تطبيق قانون الدولة الذي يوجب المساواة، وهذا أيضا عنصر جديد بعيد أيضا عن الردة بمعناها المجرد، ولو كان جبلة بن الأيهم رجلا

عاديا لتنفيذ فيه القصاص فوراً، أو لسجنه - إذا ارتد - كما رأى ذلك في الحالة السابقة، ولكن جبلة بن الأيهم كان قائدا عسكريا تمرد على تنفيذ قوانين الدولة وهذه كلها عناصر تجعل القضية لا تنطوي تحت قضية الردة المجردة وعمر بن الخطاب هو صاحب الصيحة «اللهم إني لم أشهد، ولم أمر ولم أرض إذ بلغني».

وأهم من هذا كله أن رسول الله (ص) لم يقتل أحداً لا رجلاً ولا امرأة للردة وحدها، وقد رفض أن يجيب أحد الأعراب عندما قال له: «يا محمد أقلني من بيعتي» ولكنه لم يلحق به أذى، ولا نعرف صلابات الموضوع، وقد انتقد مؤلف «عقوبة الارتداد عن الدين بين الأدلة الشرعية وشبهات المنكرين» الذين ذهبوا إلى أن النبي (ص) لم يقتل أحداً بتهمة الردة وعاب عليهم عدم الرجوع إلى المصادر الوثيقة إلخ... ثم قال: «وفي عام الفتح أمر (ص) بقتل ابن خطل وكان مسلماً ثم ارتد ورجع إلى مكة... ولما علم بقدوم موكب الفتح بقيادة صاحب الدعوة هرع إلى المسجد الحرام وتعلق بأستار الكعبة ورغم هذه الحيلة أمر النبي بقتله فقتل حداً للارتداد بالدين»... (١).

(١) المرجع السابق ص ٥٨.

فما هي قصة ابن خطل؟

قال ابن اسحاق «وعبد الله بن خطل رجل من بني قسهم بن غالب وإنما أمر بقتله أنه كان مسلماً فبعثه رسول الله (ص) مصدقاً.. (أي جامعاً للصدقات وهي الزكاة) وبعث معه رجلاً من الأنصار وكان معه مولى له يخدمه... وكان مسلماً فنزل منزلاً، وأمر المولى أن يذبح تيساً له فيصنع له طعاماً فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً وكان له قينتان تغنيان بهجاء الرسول».

فهذا التقصى التاريخي يوضح أن للرجل ماضياً جنائياً يستحق عليه القتل خلافاً للردة.

وذكر مؤلف «عقوبة الارتداد» في مكان آخر من كتابه عن امرأة ارتدت يقال لها أم مروان، أن الرسول أمر أن يعرض عليها الإسلام فإن تابت والا قتلت «وأحال في الهامش على مرجعه نيل الأوطار» للشوكاني ٢١٧/٧ وكان من الأمانة أن يذكر ما أورده الحافظ عن ضعف إسناد الحديث، وقد أورد الحديث الزيلعي في نصب الراية عن معمر بن بكار السعدي ثنا إبراهيم بن سعد عن

الزهري عن محمد بن المنكدر عن جابر، وقال ومعمري بن بكار في حديثه وهم، والحقه بحديث عن الدارقطني أيضا عن محمد بن عبد الملك الأنصاري عن الزهري عن عائشة، وقال: ومحمد بن عبد الملك هذا قال أحمد وغيره يضع الحديث وأورد الزيلعي حديث الدارقطني رواية عبد الله بن أذينة عن هشام بن الغاز عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: ارتدت امرأة عن الإسلام فأمر رسول الله (ص) أن يعرضوا عليها الإسلام فإن أسلمت ولا قتلت فعرض عليها فأبى أن تسلم فقتلت، وقال: «وعبد الله بن أذينة جرحه ابن حبان وقال لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال الدارقطني في المؤلف والمختلف مستروك، ورواه ابن عسدي في الكامل وقال عبيد الله بن عطار بن أذينة منكر الحديث ولم أر للمتقدمين فيه كلاما» (٤٥٨ نصب الراية ج ٣).

وقد فصل ابن تيمية في هذه القضية إذ ذكر أن النبي (ص) قبل توبة جماعة من المرتدين، وأمر بقتل جماعة آخرين ضموا إلى الردة أمورا أخرى تتضمن الأذى والضرر للإسلام والمسلمين، مثل أمره بقتل قيس بن حباب يوم الفتح لما ضم إلى ردة قتل المسلم وأخذ المال، ولم يتب قبل القدرة عليه، وأمر بقتل العرنيين لما ضموا

إلى ردتهم نصوصاً من ذلك، وكذلك أمر بقتل ابن خطل لما ضم إلى ردة السب وقتل المسلم - وأمر بقتل بن أبي السرح لما ضم إلى ردة الطعن عليه والافتراء، وفرق ابن تيمية بين النوعين أن الردة المجردة تقبل فيها التوبة، والردة التي فيها محاربة لله ورسوله والسعى في الأرض فساداً لا تقبل فيها التوبة بعد القدرة.

فإذا أصبر بعض الناس على صحة وقوة حديث «من بدل دينه فأقتلوه» فيصير إلى أنه للجواز وليس للوجوب، وما يصرفه عن الوجوب هو ما سبق من الشواهد التي تثبت أن الرسول لم يقتل مرتداً لمجرد أنه «بدل دينه» ولكنه جمع إلى ذلك أفعالا من المحاربة التي تستحق القتل، وما جاء من آثار عن عمر في ذلك أيضا وأشرنا إليه، وعندئذ تحكمه ضوابط الجواز. ودرأ الصدود بالشبهات

وهكذا يتضح من استعراض الأحاديث السابقة أن الردة كانت تقترب بمحاربة الإسلام والانضمام إلى أعدائه.. وأن هذا الجزء الأخير هو الذي أوجب قتلهم كمحاربين أو قتلهم عند القبض عليهم، وقد كان هذا الجزاء هو ما تطلبت ظروف الدعوة الناشئة وهو على كل حال العقوبة المقررة في كل البشائر الآن.

- ٣ -

قضية الردة أيام أبي بكر

يُورد الفقهاء كدليل لا يدحض على مشروعية محاربة المرتدين، محاربة أبي بكر رضي الله عنه للمرتدين في مستهل خلافته، وما من قضية أسوأ فهمها كهذه، فأولا لم يكن أبو بكر هو البادي بالحرب، وكان ما قام به هو رد القبائل التي ما ان سمعت بوفاء الرسول حتى أرادت أن تتحرر من امرين: الأول دفع الزكاة بحجة أنهم كانوا يدفعونها للرسول استجابة للآية «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم» فقالوا لسنا ندفع زكائنا إلا إلى من كانت صلاته سكن لنا.

والثاني أن يتحرروا من خلافة أبي بكر فانما خضعوا للرسول بحكم صيفته، أما أبو بكر فلا وقال شاعرهم

اطعنا رسول الله إذ كان بيننا

فيا لعباد الله ما لأبي بكر

ايورثها بكرة إذا مات بعده

وذلك لعمر و الله قاصمة الظاهر

فالقضية اذن لم تكن ردة عقيدة إذ كان منهم من يؤمن بالله
والرسول، ويصلى واكتهم رفضوا الزكاة ورفضوا خلافة أبي بكر،
فهو تمرد على أخص مقومات الدولة، وأخذ هذا التمرد صورة
عملية عندما تصوروا أن ليس بالمدينة من يحميها بعد أن أرسل
أبو بكر الجيش مع أسامة إلى الشام تطبيقاً لوصية الرسول، ولكن
أبا بكر كان عالماً بنواياهم فأعد من كبار الصحابة مجموعات
تسمى «انقباب» المدينة فلم يكذ المتصرون يصلوا المدينة حتى
صدتهم هذه المجموعات فارتدوا على أعقابهم، وبعد ذلك بمدة،
وبعد أن رجع جيش أسامة أرسل أبو بكر سراياه لعاقبة هذه
القبائل واعادتها إلى حظيرة الدولة.

وعلى هذا فإن أبا بكر لم يحارب المرتدين، ولكنه حارب من
المرتدين، ورد عليهم ولم تكن القضية قضية إيمان وكفر، ولكن

قضية مال، وسلطان وكان هذا، واضحاً كل الوضوح وقد حاربوا معاً في سبيل قضية مالية سياسية فالقبائل المرتدة حاربت لرفض الزكاة، وأبو بكر حارب لأخذها وقد قالها صريحة والله لو منعوني عناقاً [أو عقالا] كانوا يدفعونه لرسول الله لحاربتهم عليه».

وقد استنكر عمر بن الخطاب - ولغيف من الصحابة ان يحارب أبو بكر هذه القبائل وهي مسلمة تقول «لا اله الا الله محمد رسول الله» وكان مصيباً في هذا من ناحية الايمان، ولكن أبو بكر كشف وهو في موقع رجل الدولة ملحظاً خفى على عمر هو رفضهم الزكاة وتمردهم على السلطة المركزية، وواحد من هذين يكفى لحربهم.

هذه هي الحقيقة في قضية الردة، ومنها يعلم مدى المغالطة التي يقع فيها من يستدل بها على صحة مقاومة - أو عقوبة، من يرتد ردة فكرية دون أن يناصر الدولة العسداء أو يرفض دفع الضرائب أو الالتزامات القانونية الأخرى.

وقد وسعت سماحة الإسلام حتى هؤلاء كما يتضح من موقف الخليفة الرابع - الامام علي كرم الله وجهه من الخوارج الذين

انحازوا عنه بسلاحهم، ورموه بالكفر ونصبوا لهم أميراً غيره ومع
هذا فلم يقاتلهم حتى قتلوا أمنا فلما طالبهم بقاتله قالوا «كلنا
قاتله» وعندئذ فحسب قاتلهم»^(١).

(١) انظر تفاصيل ذلك في كتابنا خمسة معايير لمصادقية الحكم الإلبي
من ص ٤٩ إلى ص ٥٦.

شواهد حرية الفكر من عمل و مواقف الصحابة

أدت التطورات السياسية المتلاحقة التي تعرض لها المجتمع الإسلامي اثر وفاة الرسول إلى ظهور تيارات لم تكن معهودة وقته، كان أبرزها «الفتنة الكبرى» التي نشبت بين علي كرم الله وجهه، ومعاوية بن أبي سفيان هذه الفتنة التي أسالت من دماء الصحابة والرعييل الأول من المسلمين أكثر مما أسالته حروب الفتح، ووصلت فيها المראה ببعض الناس حدا كفروا فيه عليا، وعثمان ومعاوية وكل الذين شايعهم واستحلوا دماءهم وأموالهم وسبى نسائهم، وقال واصل بن عطاء انه لا يقبل شهادة علي أو معاوية أو من شايعهم واشترك في القتال - خاصة بعد - صفين - على باقية بقل - لأن أحد الفريقين خطأ خطأ جسيما، ولكنه عجز عن انه

يعينه وهكذا رفض شهادة الجميع.

على أن هذا لم يكن أبدا موقف الصحابة المقرر والمتبع من الأغلبية العظمى للصحابة.

وجاء في رسالة السلفية المعاصرة إلى أين «التي سبقت إليها الإشارة أمثلة» أسماء الصحابة إزاء الانحرافات في العقيدة التي تمس الله تعالى:

«لم يكفر الصحابة «القدرية» الذين قالوا أن الله لم يقدر - ولا يقدر - على تقدير الهدى أو الضلال على أحد، بل قالوا أن الإنسان يخلق عمل نفسه لنفسه بنفسه.. هداية أو ضلالا.

ولم يكفر الصحابة المفرق التي زعمت منهم أن الله أجبر الخلق وأكرأهم على ما هم عليه، وأن الكفر والإيمان والطاعة والمعصية في الناس كالبياض والسواد، والطول والقصر، في خلقة الآدمي، ما للمخلوق في ذلك صنع ولا يد.

بل أنه لما قتل أمامهم غسل وكفن وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين.

ولم يكفر التابعون أحدا من المعتزلة الذين قالوا بخلق القرآن،

وان مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين فلا هو مسلم ولا هو
كافر، بل هو خالد في النار، وان الله لا يخلق ولا يقدر على العباد
الذنب أو المعصية، بل العبد يخلقها ويقتربها، وان الله لم يتكلم،
وان القرآن ليس بكلام الله، بل هو خلق مما خلق الله، فليس لله
كلام عندهم.

ولم يكفروا المرجئة الذين قالوا: ان الايمان قول بلا عمل، فمن
اقر بالشهادتين فهو كامل الايمان وان لم يصل طول عمره ركعة
واحدة، أو لم يقيم بطاعة واحدة، بل هو عندهم في مقام جبريل،
وفي منزلة الانبياء والمرسلين سواء بسواء.

ولم يكفروا الجهمية الذين يقولون: ليس على العرش إله يعبد،
وليس لله في الأرض كتب لله ولا الواح ولا كلام، وينكرون المعراج
نهائيا، كما ينكرون صفات الله التي جاءت في القرآن، حتى قال
فيهم ابن المبارك إنا لنحكي قول اليهود ولا نحكي قول الجهمية،
ومع هذا عندما قتل زعيمهم (الجهم بن صفوان) ووزيره (الجعد بن
درهم) غسلوهم وكفنتوهم وصلوا عليهم ودفنوهم في مقابر
المسلمين ولم يجروا عليهم حكم الردة ولا الزندقة ولا الكفر أو

الاشراك أو الوثنية، مع أن هؤلاء وسابقوهم هم أصول الفرق
الاثنتين والسبعين التي جاءت في الحديث المشهور^(١)، ان كان
صحيحاً.

وقد نقل ابن تيمية أن الامام أحمد بن حنبل لم يكفر أهل هذه
الفرق بل صلى (أحمد) رضي الله عنه خلف بعض الجهمية وبعض
القدرية وإن أكبر ما توصف به كل تلك الفرق عند ابن تيمية هو
«الفسق» انتهى.

وحقق الشيخ محمد زكي إبراهيم مؤلف رسالة «السلفية
المعاصرة.. إلى أين» الفرق العلمى بين الكفر العلمى والاعتقادى
فقال:

برغم ما حققناه فى أصول رسالة أهل القبلة نحب أن نوجه
عناية الاخوة القارئین الصالحين إلى أنه عندما يذكر الحديث

(١) فى هذا الحديث مقال يرجع إليه فى كتابنا أصول الوصول فهو عند
الجمهور ضعيف، وكانت أشد أيام هذه الفتن فى عهد المأمون والمعتصم
والواثق من الدولة العباسية، وقد تفرع منها فى مصر جماعة التكفير والهجرة،
والناجون من النار، والتبين والتوقف.. الخ هذه الارهاط المسماة بالجماعات
الإسلامية.

النبوى لفظ (الكفر أو الشرك) كائن لعصية أو خطيئة فإنه لا يراد به أبدا الردة أو البراءة من دين الله، لا لا وألف مرة لا، ولكن يراد به علميا وفقهيا وعقليا وجماعيا أن من عمل كذا أو قال كذا أو كذا فقد أشرك أو كفر، يعنى قلد المشركين والكفرة فى بعض أقوالهم أو بعض أعمالهم أى أنه عصى أو خالف أو تهاون أو تجاوز، ليس إلا، بحسب واقع الأمر، وهذا هو ما يسميه العلماء بالكفر أو الشرك العملى لا كفر الإيمان أو شرك العقائد والتوحيد، عياذا بالله.

يجب أن يكون هذا مفهوما عن يقين، ومعلوما مذاعا على الناس، ولا فلم يبق على وجه الأرض الآن مسلم، فإنه لا يكاد أن يبقى شىء لم يقلد فيه المسلمون غيرهم إلا العقائد والعبادات وبعض الاخلاق، فإن الطوفان الحضارى المعاصر لم يبق شيئا إلا خالطه، سواء كان حسييا أو معنويا، والتخلص من ذلك أمر مستحيل تماما على العالم والجاهل والسلفى والخلفى جميعا وقانا الله نكارة الجهل بالعلم أو حقارة العلم بالجهل القبيح.

وصدق الله العظيم اذ يقول «والذين يرمون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاننا وإثما مبينا» (١).

(١) ص ٣١ - ٣٢.

- 0 -

قضية الردة: صناعة فقهية

إذا لم يكن في القرآن الكريم ما ينص على عقوبة دنيوية على الردة، وإذا لم يكن في عمل الرسول أو قوله ما يتضمن مثل هذه العقوبة وإذا جاءت مواقف معظم الصحابة بعينه كل البعد عن تكفير مسلم أو الحكم برده أو فرض عقوبة عليه، فمن أين جاءت تلك الأحاديث المستفيضة والمسبوبة عن حد الردة؟

لقد جاء بها الفقهاء عندما أرادوا أن يدونوا الفقه ويقننوا الأحكام، وكان ذلك في أواخر الدولة الأموية - وأوائل الدولة العباسية عندما احتدمت العداوات السياسية والخلافات المذهبية وهددت وحدة الأمة وكيانها، عندئذ وقف الفقهاء، موقف حماة القانون والنظام والسلطة وكان المناخ أملى عليهم أن يبتزوا من

المجتمع كل خارج عليه، ووجدوا من الأحاديث والسوابق التي وضعت، أو رويت بطريقة مشوهة، أو اصطنع لها سند قوى ما يمكن معه أن يضيفوا صفة شرعية على عملية البتر هذه، وتوصلوا بحكم الصناعة الفقهية إلى اضيفتين: الأولى ابداع صيغة «من جحد معلوماً من الدين بالضرورة» بحيث تتسع للجميع، والثانية فكرة الاستتابة.

واعتبروا أن عقوبة الردة لا تدخل في باب الصدود بالمعنى الدقيق، ولكنها عقوبة فريدة، فمن توقع عليه لا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يصلى عليه ويصبح ماله فيئاً للمسلمين

قال صاحب الجوهرة

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد
ومثل هذا من نفى ما أجمع أو استباح كالزنا فلتستمعوا
وواضح تماماً أن هذه الصيغة اعتبارية بحتة ويمكن لأي فقيه
أن يعتبر أمراً ما «من المعلوم من الدين بالضرورة» وأن من يجحد
فهو كافر، حلال الدم... إلخ. وقد اعتبرت المحكمة السودانية التي
حكمت على محمود محمد طه بالردة، والموت، أن من أسباب رده

انه جحد «الحجاب» وهو معلوم من الدين بالضرورة!

وجاء في أحد الكتب تحت عنوان «الكلمات تكون كفراً» «ولو قال إن الصلاة لا توافقني، أو قال داري مثل السماء والطارق، أو قيل له هذا حكم الله فيقول لا اعرف حكم الله، أو يقول أنا أعلم الغيب، أو يقول الرجل لامرأته أحل الله أربعة نسوة فتقول له أنا لا أرض بهذا.. ولو قال ليت الزنا والقتل والغصب كان مباحا يكفر الخ... (١)».

وقد يعرض الفقهاء تصوره للردة بتعبير آخر خلافاً «من جحد معلوماً من الدين بالضرورة» هو «قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر» وهو ما لا يقل تعميماً أو شمولاً من صيغة «من جحد معلوماً من الدين بالضرورة»، على أن الشيخ جاد الحق على جاد الحق أصدر فتوى نشرت خلال شهر رمضان في جريدة الوفد (عدد ١٩٩٢/٢/٢٣) تصور العلاقة بين الاعتقاد والعمل جاء فيها: «أجمع المسلمون على أن من أنكر ما ثبتت فرضيته كالصلاة أو

(١) كتاب مفيد العلوم ومبيد الهموم للشيخ جمال الدين أبي بكر الخوارزمي -

الصوم، أو حرمة القتل والزنا بنص شرعي قطعي في ثبوته عن الله تعالى وفي دلالة على الحكم وتناقله جميع المسلمين كان خارجا عن رتبة الإسلام لا تجرى عليه أحكامه، ولا يعتبر من أهله، قال ابن تيمية في مختصر فتاواه: «من جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلاة أو جحد تحريم المحرمات الظاهرة كالفواحش والظلم والخمر، والزنا والربا أو جحد حل بعض المباحات المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو كافر»، لما كان ذلك، وكان الشاب الذي أفطر في نهار رمضان عمدا من غير عذر شرعي، إذا كان جاحدا لفريضة الصوم، منكرا كان مرتدا عن الإسلام. أما إذا أفطر في شهر رمضان عمدا دون عذر شرعي معتقدا عدم جواز ذلك كان مسلما عاصيا فاسقا يستحق العقاب شرعا ولا يخرج بذلك عن رتبة الإسلام!!

ولا جدال أن هذا يمثل منزلقا خطيرا في التشريع إذ هو يعطي الفقهاء سلطة كبيرة، سلطة يصغر أمامها تحذير القرآن، «ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال.. وهذا حرام»، لأن هذه السلطة لا تحكم على الأشياء ولكن على الأشخاص.. كما أن

هذا التكييف «مفتوح» غير محدد، يمكن أن يدخل فيه من يشاء ما يشاء! وهو أمر يخالف قواعد التشريع التي تشترط التحديد وتميل للتقليل لا للتكثير.. وهي - أي هذه السلطة - تمثل خطرا ما حقا على حرية الفكر، بل يمكن القول إنه لا تكون هناك حرية فكر مع وجود مثل هذه السلطة.

الاضافة الثانية: الاستتابة.. وهذه أيضا مما لا تجدها في كتاب أو سنة فعلى كثرة ما يحث القرآن والرسول المؤمنين على التوبة، فإنه لا يمارس أبدا (الاستتابة) التي قررها الفقهاء.. ولعل الرسول لم يستتب أحدا إلا ما روى عن أنه قال لمن طبق عليه حد السرقة «قل تبت إلى الله» فلما قالها، قال له الرسول «تاب الله عليك»^(١).

والاستتابة بالطريقة التي فصلها الفقهاء تفقد جوهرها، فـ
دام هناك أرباب وسيف وراعيها فيغلب أن لا تكون تابعة عن ر

(١) وقد جاء لها ذكر عند عمر بن الخطاب، ولكننا هنا نتحدث
والرسول.

واقْتِناع وإيمان، ولكن تعوذاً من القتل وتخلصاً من العقوبة، فهي في الحقيقة ارهاب فكري واذلال نفسي.

وهاتان الاضافتان، فقهيتان قلباً وقالبا، معنى ومبنى، ولا نجد لهما ذكراً في قرآن أو سنة، بل إنهما يجافيان تماماً روح الإسلام ويرفضهما كل من لديه «حس» إسلامي أصيل تكون في النفس ثمرة لقراءة القرآن ومطالعة السيرة، والشئ الوحيد الذي اقحمها في كتب الفقه هو «فنية الحرفة الفقهية» ورغبة الفقهاء أن يكون فقههم شاملاً، كاملاً، لا يفلت صغيرة ولا كبيرة والوصول بما أرسوه من أصول ومبادئ إلى غايتها وأن الأوضاع أوقفاتهم موقف حماية القانون والنظام وليس دعاة حرية الفكر والعقيدة.

خاتمة

من هذا العرض الذى عرضناه لقضية حرية الفكر والاعتقاد كما جاء بها القرآن وكما طبقها الرسول، وكما التزم بها معظم الصحابة يتضح أن نقطة التحول جاءت مع ظهور الفقهاء ووضعهم لأسس المذاهب وتقنينهم للأحكام، والظروف التى وجدوا أنفسهم فيها من ناحية، وشيوع وضع الأحاديث وتلفيق الاسناد، أو الرواية بالمعنى، أو الفهم المبتسر للأحاديث من ناحية أخرى، فضلا عن أن الوضع المقرر للفقهاء عامة - باعتبارهم رجال القسانون - يضعهم فى صف النظام والسلطة، والحكم القائم. كل هذا جعل الفقهاء يبدعون «سيف» من جهد معلوما من الدين بالضرورة» ويحكمون عليه بالموت إن لم يتب.

ولما كانت الظروف السياسية الماضية وتطبيق أحاديث ركيكة المتن قوية السند وليس الأصول الموضوعية التى وضعها القرآن والرسول هى التى

أملت على الفقهاء هذا الفقه، فلا نرى داعيا على
الاطلاق لنتمسك بأقوال الفقهاء وأن الأصول التي
وتسمها القرآن والرسول أولى بالاتباع شكلا
وموضوعا، لأنها هي التي تمثل الإسلام
الموضوعي، المطلق، الخالد وليس الإسلام الذي
أملت الأوضاع والضرورات وكبلته في الاصطاد.
وإذا كانت الأوضاع القديمة قد أملت على الفقهاء
موقفهم فإن الأوضاع الحديثة تملى علينا أن نعود
إلى ما قرره الله والرسول لأنه هو ما يتفق مع
مناخ الحرية في العصر الحديث وبهذا تجمع
الحسنين: الاتفاق مع الإسلام ومعايشة العصر.

رقم الإيداع بدار الكتب ٤١٣٤ لسنة ١٩٩٨
الترقيم الدولي 4-21-5378-977-I.S.B.N

مطبعة أبتاء وميه حسان
٢٤١ ش الجيش - القاهرة
٥٩٧٥٥٤٠ ٧٣

هذه الرسالة

لعل المعالجة التي تقدمها هذه الرسالة ان تكون - على اختصارها - أو في المعالجات لموضوعها لأنها تعتمد على آيات قرآنية، وسياسات نبوية ومواقف للمصحابة تعزز كلها حرية الفكر والاعتقاد وتنتهي إلى أن حد الردة المزعوم إنما هو صناعة فقهية ابتدعها الفقهاء عندما أخذوا في تقنين الشريعة واعتبروا أنفسهم حماة الأمن والنظام.

ومؤسسة فوزية وجمال البنا تعمل جاهدة لاعادة استكشاف الإسلام من منبعية الصافيين الكتاب والسنة، متجاوزة ركाम الفقهيات التراثية التي ألقت على الإسلام غشاوات كثيفة حجبته نوره وأودت بدوحه الانتهاضية المتحررة. وتعتقد المؤسسة ان الافكار التي تقدمها هي أمثل الافكار، ولكنها لا تدعى العصمة أو الكمال، وهي تتقبل أي نقد أو اقتراح بحذف أو إضافة كما ترحب بكل من يحب التعرف بها والتعاون معها.

مؤسسة فوزية وجمال البنا

للثقافة والاعلام الإسلامى

١٩٥ شارع الجيش القاهرة

ت - فاكس ٥٩٣٦٤٩٤

To: www.al-mostafa.com